

**دراسة تحليلية لبعض تحديات معايير النشر في المجلات
العلمية التربوية في ضوء معامل التأثير**

إعداد

أ.د/ محمد إبراهيم أبو خليل

أستاذ متفرغ بقسم أصول التربية بكلية التربية جامعة دمنهور

**مجلة الدراسات التربوية والانسانية. كلية التربية. جامعة
دمنهور. المجلد السابع عشر- العدد الأول- لسنة 2025**

دراسة تحليلية لبعض تحديات معايير النشر في المجلات العلمية التربوية في ضوء معامل التأثير

أ.د/ محمد إبراهيم أبو خليل

مستخلص الدراسة:

إنطلاقاً من ضعف النشر في مجال التربية بالمجلات والدوريات العالمية مما ينعكس بالسلب على سمعة المؤسسة وترتيبها الدولي، فضلاً عن تدني معدلات النشر الدولي لدى أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية مما يؤكد وجود مجموعة من التحديات والمعوقات والتي تستلزم اسهام البحث العلمي في الكشف عنها لمعرفة أسبابها وسبل التغلب عليها، وتأسيساً على ذلك فتحاول هذه الدراسة تحليل أبرز التحديات والمعوقات للنشر الدولي في المجلات العلمية التربوية وذلك في ضوء النهوض وتطوير معامل التأثير العربي، بالتالي فتحاول الدراسة تحليل علمي للتحديات المرتبطة بالنشرالعلمي التربوي والمرتبطة بمعامل التأثير.

فقد ناقشت الورقة النقاط التالية :

مفهوم النشر العلمي وأهميته، معايير وقواعد النشر العلمي في الدوريات العلمية التربوية:

مفهوم معامل التأثير وكيفية قياسه وابرز الانتقادات لمعامل التأثير الدولي:

الحاجة الى معامل التأثير العربي ومبرراته.

تحديات النشر العلمي في الدوريات التربوية

بعض التوصيات والسبل وإجراءات للتغلب على بعض صعوبات وتحديات النشر العلمي في

المجلات العلمية التربوية في ضوء معامل التأثير.

كلمات مفتاحية :

معايير النشر العلمي- المجلات العلمية التربوية - معامل التأثير

abstract:

according to the weakness of publishing in the field of education in international journals and periodicals, which reflects negatively on the institution's reputation and international ranking.

It is also noted that the rates of international publishing among faculty members in colleges of education is low, which confirms the existence of a set of challenges and obstacles that require the contribution of scientific research to uncovering them in order to find out their causes and ways to overcome it.

Based on that, the study attempts to analyze the most prominent challenges and obstacles to international publishing in educational scientific journals in light of the advancement and development of the Arab Impact Factor. Therefore, the study attempts to analyze the challenges associated with educational scientific publishing and those related to the Impact Factor.

The paper discussed the following points:

The concept of scientific publishing and its importance, Standards and rules for scientific publishing in educational scientific journals, the concept of impact factor and how to measure it, Criticisms of the International Impact Factor:

Challenges of scientific publishing in educational journals

Some recommendations and procedures to overcome some of the obstacles and challenges of scientific publishing in educational scientific journals in light of the impact factor.

Keywords:

Scientific publishing standards - educational scientific journals - impact factor

مقدمة

أصبح النشر العلمي أحد أهم المؤشرات الأساسية على رقي وتقدم الجامعات والمؤسسات العلمية سواء على المستوى المحلي أم الإقليمي ام الدولي، وأصبحت سمعة البحث العلمي في الجامعات تعتمد على عدد البحوث المنشورة في المجلات العالمية، وعدد مرات إشارات الآخرين إليها والاستشهاد بها والاقتباس منها.

واتجهت معظم التصنيفات العالمية للجامعات لأن تضع في معاييرها لتقييم الجامعات وتحديد ترتيبها دولياً حجم وجودة الإنتاج الفكري العالمي هذه الجامعات، فعلى سبيل المثال يعتمد تصنيف مجلة Times Higher لعام 2023 في ترتيب أفضل الجامعات على 13 ثلاث عشرة مؤشر أداء تقيس مدى تميز الجامعة أو المؤسسة التعليمية في أربعة 4 مجالات رئيسية، وهي: التدريس، والبحث، ونقل المعرفة، والنظرة الدولية.

وتصنيف QS على معايير تعكس المعايير التعليمية لكل جامعة وجهودها البحثية وتؤثر محلياً ودولياً. أما تصنيف شنغهاي (ARWU) لجامعة جياو فإنه يعتمد على جودة الأبحاث من خلال النشر في مجلات عالمية متميزة، والحصول على جوائز بحث عالمية. ولذلك يكتسب أهمية للجامعات التي تتطلع إلى تكوين جامعات ذات جودة بحثية عالمية، وللطلاب الذين لديهم اهتمامات بحثية متميزة.

وعلى الرغم من حرص الجامعات المصرية على أن يكون لها مكاناً في التصنيفات العالمية من خلال النشر الدولي، إلا أن الاهتمام في هذه الجامعات كان منصباً على النشر في العلوم الطبيعية في الكليات العملية أكثر من الاهتمام بالعلوم الاجتماعية والتربوية.

وعلى الرغم مما تؤكد عليه الجامعات المصرية والعربية من اهتمام بتشجيع أعضاء هيئة التدريس والباحثين للنشر في المجلات المصنفة بقواعد البيانات العالمية، من خلال ما ترصده من حوافز ومكافآت لأعضاء هيئة التدريس على النشر الدولي ، إلا أن نظام الحوافز هذا لم يؤد إلى الزيادة الكبيرة في معدل النشر الدولي؛ إذ أن أعداد المستفيدين من هذه الحوافز يبقى ضئيلاً بالنسبة لأعداد هيئة التدريس بالجامعات.

وفي مجال العلوم التربوية والسلوكية يلاحظ ضعف النشر في المجلات العلمية التربوية العالمية والمسجلة على قاعدة سكوبس مقارنة بالنشر في المجلات العلمية المرتبطة بالعلوم الطبيعية في الكليات العملية، كما أنه ومن خلال تحليل البيانات الخاصة بالنشر العلمي في العالم العربي بالإعتماد على معامل التأثير للمجلات العربية المحكمة يلاحظ أن معظم المجلات العلمية العربية لا تلبى معايير الجودة أو معايير إختيارها للدخول في معامل التأثير. مما يمكن القول معه أن هناك بعض التحديات والمعوقات للنشر في مثل هذه المجلات، وهو أم يحتم اسهام البحث العلمي لإمادة اللثام عن بعض هذه التحديات ومن هنا كانت هذه الدراسة والتي تبدو أهميتها وجدواها

مشكلة الدراسة:

استقراء واقع النشر في المجلات العلمية التربوية يشير إلى ضعف النشر في المجلات والدوريات العالمية مما ينعكس بالسلب على سمعة المؤسسة وترتيبها الدولي، فضلا عن ذلك فهناك نوع من التذني في معدلات النشر الدولي لدى أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية مما يؤكد وجود مجموعة من التحديات والمعوقات والتي تستلزم اسهام البحث العلمي في الكشف عنها لمعرفة أسبابها وسبل التغلب عليها، وتأسيساً على ذلك فتحاول هذه الورقة إمادة اللثام عن أبرز التحديات والمعوقات للنشر الدولي في المجلات العلمية التربوية وذلك في ضوء النهوض وتطوير معامل التأثير العربي، بالتالي فتحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

1. ما الإطار الفكري للنشر العلمي التربوي؟ وما شروطه ومعاييرها؟
2. ما التحديات المرتبطة بمعامل التأثير والتي تحتم الأخذ بمعامل التأثير العربي؟
3. ما التحديات المرتبطة بالنشر العلمي التربوي والمرتبطة بمعامل التأثير؟

مصطلحات

النشر: اصطلاحاً : يقصد به توصيل الرسالة الفكرية التي يبدها المؤلف على جمهور المستقبلين، أو المستفيدينالمستهلكين للرسالة.

النشر العلمي التربوي: كل ما يتم نشره من بحوث علمية بواسطة أعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم في الكليات التربوية المختلفة في الدويات والمجلات العلمية المصنفة بقواعد البيانات

العالمية مثل قاعدة بيانات Scopus وقاعدة البيانات التابعة لمؤسسة Thomson Reuters.

أولاً: مفهوم النشر العلمي وخصائصه وأهميته.

النشر العلمي هو المحصلة النهائية التي يقوم بها الباحث، لنشر ما أنجزه من أعمال وعلم ومعرفة، من أجل المساهمة في بناء جسم العلم والنظريات العلمية المختلفة فضلاً عن الاسهام في التغلب على بعض المشكلات المجتمعية والنهوض بأساليب العمل لدى المؤسسات والأفراد.

واصبح النشر العلمي واحد من الأنشطة التي تقيم عليها الكلية والجامعة وبالتالي تقيم عليها بلدان من الناحية العلمية والمهنية، فانشر العلمي يعرف الباحث الى العالم. وللنشر العلمي أهمية كبرى حيث أصبح ركيزة أساسية ومن أهم أسس تصنيف الجامعات عامياً، كما أصبح الحصول على تمويل المشروعات البحثية في معظم أنحاء العالم يعتمد اساساً على عدد البحوث الدولية المنشورة للباحثين.

فالنشر العلمي في العالم من الموضوعات التي يشوبها الكثير من الغموض والاسرار ويرتبط بها عالم كبير من المكاسب المادية والمعنوية - يرتبط بالنشر العلمي شركات كبرى تمتلك مئات بل الاف المجالات التي تجنى من ورائها ملايين الدولارات - ويرتبط بها تصنيف الجامعات وتصنيف الباحثين - والترقية والجوائز والحصول عمى المشروعات وأيضاً الحصول عمى الوظائف وهي من الأمور والمهام الأساسية لعضو هيئة التدريس.

عملية تحكيم الأبحاث:

يتضمن العرف الأكاديمي قيام الباحث بمراسلة إحدى الدوريات العلمية المُحَكَّمة (Periodicals) في مجال تخصصه عند فراغة من تنفيذ بحثه و شروعه في الكتابة، حتى تقوم الدورية بتسلمه و تسير في خطوات النشر. و تعتمد معظم الدوريات العلمية والأكاديمية والعديد من الكتب العلمية (ولكن ليس كلها)، على شكل ما من أشكال استعراض الأقران أو التحكيم التحريري (Peer-review) لتأهيل النص للنشر. و يستعرض الأقران (المُحكِّمين)

جودة المقال أو البحث ومعاييره والتي تختلف اختلافا كبيرا من دورية إلى أخرى ومن ناشر إلى آخر ومن حقل علمي إلى غيره.

وفي المجلد العام عند استلام الدورية لمسودة البحث (Manuscript) يقوم المحرر (Editor-in-Chief) بمراجعة سريعة له ليقرر الاستمرار في عملية نشر البحث أو رفضه ابتداءً، ثم تبدأ بعدها عملية التحكيم، فيقوم المحرر باختيار و مخاطبة عدد (2-3) من الخبراء/الباحثين المتخصصين في موضوع البحث المراد نشره (استعراض الأقران-Peer review). ويقوم كل محكم بتقييم البحث وكتابة تقرير منفرد و مفصل عنه يوضح فيه رأيه في قيمته العلمية وطريقة عرضه، ثم يستخدم المحرر هذه التقييمات ليتخذ قراراً بنشر البحث أو رفضه، و ربما يطلب من الباحث القيام ببعض الإجراءات المكتملة أو يطلب فقط إجراء بعض التعديلات (سواء جوهريّة أو بسيطة) ثم يجيز البحث للنشر.

وقد تختلف سياسة التحكيم من دورية لأخرى، فتختلف أعداد المحكمين وطريقة اختيارهم في كل دورية، وتقوم بعض الدوريات باطلاع المحكمين على شخصية كاتب البحث بينما تقوم دوريات أخرى بإخفائه، كما تختلف شدة المعايير في قبول الأبحاث والقيمة العلمية المطلوبة في البحث المنشور من دورية لأخرى، وتتباين أيضاً الفترة التي تحتاجها المجلة ليمر البحث بجميع مراحل النشر والتحكيم من يوم استلامه، إلا أنه في العادة ما تكون الفترة متوسطة نوعاً ما (من شهر - وحتى شهرين)، ومن المفترض ان تتم عملية التحكيم في سرية تامة و بمنتهى الحيادية و الشفافية، و تعتبر عملية ضرورية لضمان جودة الأبحاث العلمية المنشورة والتأكد من صحة المعلومات الواردة فيها.

معايير النشر العلمي في الدورات العلمية التربوية:

إن معايير النشر العلمي يمكن أن تختلف من مجلة إلى أخرى، ومن تخصص علمي إلى آخر، أو من باحث إلى ناشر إلى آخر. ولكن توجد بعض المعايير الثابتة التي يجب أن تتوافر في عملية النشر العلمي الجيدة وتتمثل هذه المعايير في الآتي:

1. يجب أن يكون معامل التأثير للمجلة أو الدورية مرفقاً لأنه مقياس لأهمية المجلة العلمية، وذلك من منطلق أن المجلات العلمية المحكمة يتم تصنيفها ووفقاً لمعاملات التأثير لديها.

2. من الافضل أن تصدر **المجلة العلمية المحكمة** عن جامعة أو مؤسسة أكاديمية أو علمية معروفة ومشهورة وتتمتع بقيمة اعتبارية عالية.
3. ضروري أن تمتلك **المجلة العلمية** رقم تصنيف دولي (ISSN) ويكون للنسخة الورقية وآخر للنسخة الإلكترونية.
4. يجب أن تمتلك **المجلة العلمية المحكمة** هيئة تحرير متخصصة في العديد من المجالات وأن يتم الإعلان عن أسماء أغلب أعضائها من الأكاديميين والأساتذة الجامعيين وتخصصاتهم.
5. من الأفضل أن يكون هناك موقع إلكتروني للمجلة المحكمة تتوفر فيه جميع قواعد وأسس ومعايير النشر بها وأهم إجراءات وخطوات النشر لدى المجلة والتي يجب أن يتبعها الباحث أو الكاتب قبل تقديم ورقته العلمية أو البحث العلمي للنشر.
6. يجب أن تكون مواقع **المجلة العلمية المحكمة** مؤرشفة في محركات البحث وقواعد البيانات العالمية.
7. ضرورة أن توفر **المجلة** آلية معتمدة لتحميل الأبحاث العلمية المنشورة لديها ومرفقاتها من قبل الباحثين، مع ضرورة إتاحة الاطلاع على مسار البحث منذ تقديمه إلى النتيجة النهائية.
8. يجب أن تتخصص **المجلة** بمجال علمي معين.
9. من الجيد أن تكون **المجلة** سياسة واضحة المعالم وتكون مدونه ومكتوبة في الموقع الإلكتروني الخاص بها لضمان الالتزام الكامل بأخلاقيات النشر العلمي الجيد.

قواعد النشر في المجلات العلمية التربوية:

في الآونة الأخيرة طرأ على مجال البحث العلمي الكثير من التحديث والتطور خاصة في مجال النشر العلمي، لذا نجد العديد من التساؤلات حول شروط النشر في المجلات العلمية التربوية المحكمة.

واستقراء الأدبيات المرتبطة بهذه القضية يمكن القول بضرورة وجود مجموعة من القواعد والشروط التي ينبغي على الباحث في المجالات العلمية اتباعها والالتزام بها في حالة رغبتهم

- في كتابة الأبحاث العلمية ونشرها في أحد المجلات العلمية التربوية المختصة، ومن أهم شروط النشر في المجلات العلمية المحكمة ما يلي:-
- 1- يجب على كل باحث يريد تقديم بحثه العلمي لأحد المجلات العلمية بهدف النشر، أن يكون البحث كاملاً، وجميع أركانه متناسقة مع بعضها البعض.
 - 2- ينبغي أن يكون البحث المقدم للمجلة متناسباً مع عمل المجلة ومع قواعدها، لتتم الموافقة من قبل المجلة على نشر البحث العلمي.
 - 3- على الباحث تحمل المسؤولية الكاملة تجاه كل الأمور الواردة في بحثه المقدم، وأن يكون مسؤولاً عن البيانات والمعلومات المرفقة خلاله، وجميع الحقائق العلمية المرفقة داخل البحث.
 - 4- ضرورة مراعاة نسب الاقتباس المقررة ولا يتعداها الباحث في بحثه، فضلاً عن ضرورة التأكد من أصالة الفكرة وخلوها من التقليد، وأن يكون البحث خالياً من السرقة أو أي انتهاك للحقوق العلمية والأدبية لأي بحث آخر.
 - 5- التأكد من عدم نشر البحث من قبل في أي مجلة من المجلات الأخرى، فضلاً عن عدم تقديمه لأي مجلة أخرى أثناء الفترة الممتدة فيها البحث بهدف النشر، وفي حالة مخالفة شروط النشر في المجلات العلمية المحكمة يتم رفض البحث تماماً وعدم قبوله على أي حال من الأحوال.
 - 6- أن تكون جميع المعلومات الواردة في البحث موثقة ومعتمدة من قبل، وتابعه للمصادر والمراجع الموثقة، وأن تكون جاءت وفقاً للمعايير العلمية الصحيحة.
 - 7- ينبغي على الباحث تقديم بحثه بلغتان، اللغة الأولى للبحث تكون اللغة الأصلية، واللغة الثانية هي اللغة الإنجليزية، وفي حالة كان البحث مكتوباً باللغة الإنجليزية فينبغي أن تكون اللغة الثانية هي اللغة العربية.
 - 8- في نهاية المطاف ينبغي أن يخضع البحث العلمي المقدم للتحليل والتحكيم المقنن من قبل عدد من المختصين في المجال المقدم، ومن قبل مجموعة من المحررين والناشرين في المجلة المقدم بها البحث.

9- بمجرد الانتهاء من تحليل البحث العلمي من قبل المجلة يتم نقل كافة حقوق الملكية والنشر إليها، حيث تعتبر من أبرز شروط النشر في المجالات العلمية المحكمة.

* أسباب رفض نشر البحث في المجالات العلمية المحكمة

هناك بعض الأسباب التي تستدعي رفض النشر البحث المقدم للمجلة، وذلك في حالة وجود خلل في أحد شروط النشر في المجالات العلمية المحكمة، فضلاً عن بعض الأسباب الأخرى والتي يتم تصنيفها على النحو التالي:

أ- أسباب رفض عامة

- 1- عدم وجود أهمية للموضوع المراد نشره، وعدم أصالته.
- 2- أن يكون الموضوع المقدم يختلف عن اهتمام المجلة التي يريد الباحث النشر بها.
- 3- أن تكون البيانات والمعلومات المدرجة في البحث غير محدثة.
- 4- وجود شكوك تدور حول نتائج البحث.

ب- أسباب رفض علمية

- 1- الفروض التي يفترضها الباحث في بحثه غير واضحة، وبلا فائدة.
- 2- وجود إمكانية أن تكون العينات والأمثلة والافتراضات المذكورة في البحث لا تتماثل ولا تتناسق مع المجتمع.
- 3- المراجع المدرجة في البحث غير محدثة، ولا تتسم بالموضوعية.
- 4- أساليب الإحصاء المتبعة في البحث لا تتناسب مع الواقع، ويمكن أن تكون مطبقة بطريقة خاطئة.

ج- أسباب رفض تتعلق بأخلاقيات الباحث

- 1- في حالة انتحال البحث.
- 2- في حالة قيام الباحث بتزوير البحث.
- 3- في حالة تقديم البحث بهدف النشر في أكثر من مجلة، وبأكثر من لغة في نفس الوقت.
- 4- في حالة عدم ذكر أسماء جميع المشاركين في البحث بصورة شفافة.

ومن هنا كانت نهاية مقالنا المقدم شروط النشر في المجلات العلمية المحكمة، انتظروا في مقال آخر ومعلومات جديدة تجيب عن جميع التساؤلات.

شروط نشر البحث العلمي.

بدايةً يجب الإشارة إلى أن شروط نشر البحث العلمي ليست متوافقة بين كافة المجالات العلمية المحكمة، بل إن لكل مجلة شروطها الخاصة، ولكن يمكن القول أن هناك معايير عامة تتدرج تحتها شروط نشر البحث العلمي، وهذه المعايير تتبعها كافة المجالات العلمية المحكمة بلا استثناء، ومن هذه المعايير ما يلي:

الالتزام بسياسة النشر... الشرط الأول من شروط نشر البحث العلمي

وسياسة النشر هي عبارة عن المعايير التي تضعها كل مجلة فيما يتعلق بالأمور الإدارية وفقاً لرؤية المجلة وأهدافها. ومما تتضمنه هذه السياسة:

أولاً: طبيعة الموضوع: كل بحث علمي يتحدث عن موضوع محدد وعن بعض الجوانب التي ترتبط بهذا الموضوع، وتضع المجالات العلمية المحكمة ضمن شروط نشر البحث العلمي شروط خاصة بالموضوع، من أهمها أن يكون الموضوع متوافقاً مع طبيعة التخصصات التي تنشرها المجلة، وكذلك الابتعاد عن الحديث عن بعض الأمور مثل الأمور التي تثير النزعات الطائفية، وكذلك تحديد الفترة الزمنية التي يتناولها كل موضوع، فمن الموضوعات ما يتم تصنيفه بأنه تاريخي قديم ومنها ما يتم تصنيفه بالحديث، وهنا نجد أن كافة المجالات العلمية المحكمة تقوم باتباع هذه المحددات وفقاً لرؤيتها ويأتي هذا متوافقاً مع ما أوردناه في مقدمة هذا المقال، على سبيل المثال بعض المجالات تشترط أن يكون الموضوع في التخصص الطبي وأن يكون حديث، وبعضها يشترط أن يكون الموضوع في التخصص التربوي ولا مشكلة فيما إذا كان تاريخي أو حديث وتشترط عدم الكتابة عن الموضوعات التي تسيء لبعض المجتمعات... وهكذا.

ثانياً: الجمهور المستهدف: هذا الشرط تضعه كثير من المجالات العلمية المحكمة بحيث يكون البحث مستهدفاً لجمهور في مكان وبيئة جغرافية وأحياناً ظروف محددة، على سبيل المثال في المجالات المتخصصة في الدراسات الشرق أوسطية تشترط أن يكون البحث متناولاً لإحدى قضايا الشرق الأوسط، وكذلك في بعض المجالات التي تهتم بأصحاب الاعاقات

الحركية فيتم استقطاب الأبحاث التي تفيد هذه الفئة فقط... وهكذا، ويأتي هذا وفقاً لطبيعة ورؤية المجلة.

ثالثاً: الالتزام بباقي الشروط: هناك العديد من الشروط الأخرى التي سيجري الحديث عنها في الفقرات القادمة. وكلها لا بد في شروط نشر البحث العلمي من الالتزام بها.

السياسة التحريرية... محدد أساسي في شروط نشر البحث العلمي

السياسة التحريرية هي عبارة عن القواعد التي يتم اتباعها فيما يتعلق بتحرير وإخراج وتنسيق النصوص. ولتسهيلها عليها نطلب منك أن تفتح برنامج الورد ومن ثم تتوجه إلى أيقونة الصفحة الرئيسية على الورد وتتنظر في الخيارات والتي تقدمها هذه النافذة. حيث تشمل هذه الخيارات أغلب ما يندرج تحت السياسة التحريرية. وفيما يلي من نقاط نوضح ما يندرج تحت السياسة التحريرية بالتفصيل:

أولاً: أنواع وأحجام الخطوط المستخدمة: حيث تطلب المجلات العلمية المحكمة أن يتم كتابة النصوص وفقاً لأنواع وأحجام خطوط معينة، وذلك يأتي بتقسيم البحث إلى أقسامه، على سبيل المثال كتابة العناوين الرئيسية بخط حجم 16 ونوع Simplified Arabic... وهكذا.

ثانياً: ضبط الهوامش: لكل مجلة رؤيتها في كيفية ضبط الهوامش والمسافات المتروكة في الهوامش، وأغلب المجلات تعتمد أن تكون الهوامش مضبوطة الكترونياً بالنسبة للهوامش التي في الأعلى والأسفل من الصفحات، ولكن الهوامش من على اليمين تكون 3 سم ومن اليسار 2 سم في اللغة العربية والعكس صحيح بالنسبة للغة الإنجليزية.

ثالثاً: طريقة كتابة المراجع: حيث أن لكتابة المراجع طرق وأنواع، منها طريقة التوثيق بكتابة اسم المؤلف الكامل ومنها كتابته بالرموز ومنها محددات أخرى كثيرة خاصة بمعلومات التوثيق نفسها، ولكن من الأمور التي تركز عليها المجلات هي طريقة التوثيق نفسها هل هي توثيق داخلي أم التوثيق فقط في قائمة المراجع أم الجمع بين التوثيق الداخلي والتوثيق في القائمة.

رابعاً: عدد الصفحات: من الأمور التي ترك السياسة التحريرية للمجلات العلمية المحكمة هي عدد الصفحات للأبحاث، حيث تختلف من مجلة إلى أخرى، ولكن يظل الرقم 50 لعدد الصفحات هو الأكثر اعتماداً في أغلب المجلات.

خامساً: أسلوب الصياغة: هذا الأمر لا تركز عليه الكثير من المجالات، بل تدع أسلوب الصياغة وفقاً لرؤية الباحث، ولكن من المجالات التي تركز عليه بشكل دقيق هي المجالات الأدبية، حيث تشترط أن يكون الأسلوب أدبياً وجاذباً للانتباه.

السياسة الحقوقية... لا غنى عنها في شروط نشر البحث العلمي

السياسة الحقوقية تأتي ضمن شروط نشر البحث العلمي لحفظ حقوق المجلة وكذلك حقوق الباحث. وهي ضرورية قانونية يتم اللجوء إليها في بعض القضايا القضائية. والأساس في هذه السياسة هو (الملكية الفكرية). إذ أن الملكية الفكرية تأتي لتناقض الانتحال. وفيما يلي تفصيل للسياسة الحقوقية التي تسمى أيضاً بالسياسة التعاقدية بين المجلة والباحث:

1. الملكية الفكرية: وهي عبارة عن ضمان ملكية البحث لمؤلفه. وهنا تضع المجلة شرط الاقرار بملكية البحث لمن أرسله لا لأي شخص آخر. ويتم التعاقد على هذه الملكية من خلال ورقة يوقعها الطرفين. تلزم المجلة بوضع اسم الباحث على البحث عند نشره.

2. ملكية النشر: من أكثر الأمور التي يتم على إثرها الاختلاف بين الباحث والمجلة. إذ تضع كثير من المجالات شرط أن البحث المرسل للمجلة لم يتم إرساله إلى أي مجلة أخرى. وأن نشر البحث على المجلة يمنع صاحبه من نشره على أي مجلة أخرى وهذا بالمناسبة ما نراه صائباً. فهنا كثير من الباحثين لا يريدون التقيد بهذا الشرط رغبة منهم في زيادة نشر أبحاثهم على أكثر من مجلة.

3. إقرار خلو مسؤولية المجلة: في التعاقد الموقع بين الباحث والمجلة يوقع الباحث على بند أن كل ما جاء في البحث من معلومات يتحمل الباحث نفسه تبعات ما قد يترتب عليه من أمور قضائية، ومن أشهر القضايا بهذا الخصوص أن يتم نشر مضمون فيه معلومات كاذبة فيشتكي من تتعرض لهم هذه المعلومات إلى الجهات القضائية بأن مجلة كذا نشر البحث كذا، وهنا وبموجب هذا الاقرار يتحمل الباحث المسؤولية عما كتبه لا المجلة.

4. كذلك إقرار الخلو من الانتحال: ويوقع الباحث على بند أن كل المعلومات الموجودة في البحث تم توثيقها بشكل صحيح. وأن البحث خالي من أي انتحال مهما كان نوعه.

5. الأمور المالية: في حال كانت المجلة تتقاضى أجراً مالياً على نشر الأبحاث، فإن المجلة تثبت أنها استملت كامل تكاليف النشر من الباحث أو أنه بقي مبلغ محدد على الباحث دفعه.

ثانياً: مفهوم معامل التأثير وكيفية قياسه.

مع تزايد عدد المجلات العلمية بكافة تخصصاتها وعدد الباحثين في كافة أنحاء العالم، ولغرض تمييزهم بنشاطهم البحثي والأكاديمي، كان لابد من معيار أو مقياس ضروري لهذا الغرض لإبراز نتائجهم العلمي وعملهم الإبداعي.

من هنا نشأت فكرة معامل التأثير " وهو مقياس لأهمية المجلات العلمية المحكّمة في مجال تخصصها البحثي، وهذا المعامل يعكس مدى اعتماد الأبحاث العلمية ورسالتها التي تنشر حديثاً على عدد المرات التي يشار فيها إلى البحوث المنشورة سابقاً في تلك المجلات. واعتمادها مصادر لمعلوماتها. وبذلك تعد المجلة التي تملك معامل تأثير مرتفع من المجلات المهمة في مجال تخصصها.

معامل التأثير (بالإنجليزية: Impact factor) هو مقياس ابتكره معهد يوجين جارفيلد منذ بداية الثمانينيات، وهو مقياس لأهمية المجلات العلمية المحكمة بما ينعكس بالمنفعة العلمية على المؤلف والناشر على حد سواء، كما يعكس مدى إشارة الأبحاث الجديدة للأبحاث التي نشرت سابقاً في تلك المجلة أو التخصص والاستشهاد به، وبذلك تكون المجلة التي لها معامل تأثير مرتفع مجلة متميزة ومهمة فيتم الإشارة إلى أبحاثها والاستشهاد بها بشكل كبير.

مع مطلع التسعينيات اعتمد مسمى شبكة العلوم (Web of Science) للنسخة الإلكترونية للفهرسة بعدما اشترت تومسون العلمية (Thomson Scientific) معهد العلوم العلمية ليضم أكثر من 10000 مجلة علمية في حينها والتي تضم المجلات العلمية المفتوحة الحصول عليها او المجانية (Open Access Journal) .

وبالمقابل قامت مؤسسة السيفير عام 2004 بعمل فهرسة سكوبس (Scopus) والتي ضمت أكثر من 15000 مجلة في حينها، وكذلك قامت شركة جوجل بفهرسة خاصة بها عبر موقعها جوجل سكولار (Google Scholar) ليوفر فهرسة للمجلات والأبحاث الأكثر انتشاراً.

أما حساب معامل التأثير فتقوم به حالياً شركة تومسون رويترز بشكل سنوي للمجلات العلمية المحكمة المسجلة عندها حسب تقارير استشهاد المجلات، وكذلك تصنيف المجلات وفق معامل التأثير، ولذل يبقى معامل التأثير للمجلة هو الأشهر والأهم للمجلة والباحث على السواء . ويحسب معامل التأثير في سنة معينة بحساب معدل عدد المرات التي الاستشهاد فيها من الأبحاث المنشورة في تلك المجلة خلال السنتين الماضيتين، فإذا كان معامل التأثير لمجلة ما هو 6 في عام 2021 مثلاً تكون الأبحاث التي نشرت في السنوات 2019 و 2020 في تلك المجلة قد تم الاستشهاد بأبحاثها بمعدل 6 استشهادات لكل بحث، ويكون معامل التأثير بالمعادلة التالية:

معامل التأثير (IF) = مجموع عد الاستشهادات التي تلقتها جميع الأبحاث المنشورة في تلك المجلة خلال الأعوام 2019 و 2020.

عدد المرات التي يمكن الاستشهاد بها والتي نشرت في أبحاث المجلة خلال

الأعوام 2019 و 2020

ولا يمكن حساب معامل التأثير لمجلة ما إلا بعد مرورها من التسجيلات المفهرسة ب Scopus و Clarivate بشرط دورية المجلة والحفاظ على ثوابت النشر وأخلاقية الباحثين . وربما يتأثر معامل التأثير صعوداً أو نزولاً حسب عدد الاقتباسات لأي منشور خلال سنة معينة. لأن طريقة حساب معامل التأثير مرتبطة بالفترة الزمنية المنصوص عليها طريقة الحساب. ولابد من الإشارة أن معامل التأثير مرتبط بالمجال التخصصي للمجلة التي سجلت عليه منذ اليوم الأول.

وفي ضوء هذه الحسابات فإن الأمر يحتم ضرورة وجود معامل تأثير عربي يرتبط بالهوية العربية للمجلات التي تصدر باللغة العربية خاصة في بعض التخصصات المرتبطة بالثقافة والشريعة الإسلامية وكذلك المرتبطة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية والتربوية والسلوكية واللغة العربية.

وفي هذا الصدد يمكن إجراء تقييم نوعي وكمي لتصنيف المجلات العربية وذلك من قبل المجلات العالمية لتقييم جودة هذه المجلات واستخدام نفس معايير التقييم في المجلات العالمية مع التأكد من جودة البحث المنشور وأصالته ورسالته ورصانة هيئة التحرير وسمعة وشهرة الناشر ونسبة قبول ورفض الأبحاث، مع المحافظة على دورية صدور المجلة، وطريقة التحكيم مع الالتزام بأخلاقيات النشر العلمي مع ضرورة وجود تصنيف دولي للنسختين الورقية والالكترونية، وللمجلة موقع الكتروني مفصل، يحوي هيئة التحرير وعناوين المراسلة وقواعد النشر وأخلاقيات النشر والملكية الفكرية وصدورها بشكل دوري، وتوزيع جغرافي للأبحاث المنشورة مع ضوابط تعيين هيئة التحرير بشكل مميز.

ثالثاً: انتقادات لمعامل التأثير الدولي:

يواجه معيار معامل التأثير (IF) العديد من الانتقادات منها:

- عدم إدراج المجلات الصادرة باللغة العربية في كشافات الاستشهادات المرجعية المشهورة مثل (Web of Science) و سكوبس Scopus و جوجل سكولار Google Scholar
- التشكيك والجدل حول جدوى وجود مقاييس معيارية للاستشهادات أصلاً.
- الطريقة المتبعة في حساب معامل التأثير لا تفرق بين المقالات المنشورة في الطب والفيزياء والرياضيات مثلاً والمقالات المنشورة في العلوم الاجتماعية والإنسانية والتربوية واللغوية والشعرية، حيث براء الباحثين قد تكون ذاتية في مثل هذه العلوم بعكس العلوم الطبيعية والطبية حيث تكون الآراء محايدة وموضوعية الى حد بعيد حيث الحقائق هنا مادية بحتة وتخضع للإثبات اعتماداً على مناهج علمية راسخة ليس فيها متسع لوجهة نظر الباحث.
- الاعتماد في الاستشهادات على المجلات والمقالات المنشورة والمكتوبة باللغة الإنجليزية، وقد أدى هذا الى خفض معامل التأثير للمجلات التي تنشر باللغات الأخرى
- التشكيك في صحة مدلول هذا المقياس وإمكانية سوء استغلاله ثم الأخطاء التي يمكن أن تتم عند استخدامه .

● يرتبط معامل التأثير ارتباطاً وثيقاً بالمجال العلمي للدورية (علوم حياتية أو علوم فيزيائية أو رياضية)، و استخدام المتوسط الحسابي لا يعبر بشكل صحيح عن التوزيع الاحتمالي لهذا المعامل.

● احتمالية استخدام "الاستشهاد الذاتي " Citation Self من قبل البعض لزيادة معامل التأثير.

● يمكن للدوريات أن تتبنى بعض السياسات التي ترفع من قيمة معامل التأثير دون رفع المستوى العلمي للدورية بشكل فعلي .

رابعاً: الحاجة الى معامل التأثير العربي ومبرراته.

في ضوء الانتقادات التي وُجّهت لمعامل التأثير الدولي Impact Factor والتي من أبرزها ما يتعلق باغفال المجالات العلمية التي تنتشر بلغات أخرى غير اللغة الإنجليزية ومنها اللغة العربية، فقد برز الحاجة الى ضرورة استحداث معامل تأثير عربي للمبررات التالية:
افتقار المجالات العلمية في العلوم الإنسانية والاجتماعية والتربوية لجهة تصنيف موحدة لتحديد معامل التأثير.

تشجيع الباحثين على الاهتمام بالبحوث ذات الصبغة المحلية والإقليمية المرتبطة بالهوية العربية والإسلامية والتي تغفلها كثير من المجالات العالمية.

الإسهام في دعم المحتوى العربي وإثرائه على الانترنت.

دعم صناعة البرمجيات المرتبطة باللغة العربية.

طبيعة البحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية العربية ترتبط أساساً بالهوية والثقافة الإسلامية العربية وهي أمور لا تحبذ المجالات العلمية العالمية النشر فيها.

إثارة الاهتمام العالمي لوجود مؤشرات دقيقة ومنهجية محكمة للحكم على جودة البحث العلمي العربي وجودة المجالات العربية للتخلص من احتكار تومسون رويرز على تصنيف المجالات والدوريات وحرمان المجالات العربية من هذا الحق.

يوفر تقييمًا كميًا ونوعيًا لمدى جودة ورصانة المجلات العربية المتخصصة في جميع مجالات المعرفة البشرية، بهدف رصد النشاط العلمي العربي في أبرز قنواته التي تعد القناة الأساس في الاتصال العلمي بين الباحثين.

تحديات النشر العلمي في الدوريات التربوية.

خامساً: تحديات النشر العلمي في الدوريات التربوية

1. ضعف هامش الحرية والمرتبب بحريات الرأي والتعبير باعتبارها أساس للابداع والابتكار.
2. ضعف مراعاة معايير ومبادئ الجودة في الكتابة العلمية.
3. الإغراق في التحليل النظري للمصطلحات التي قد لا تحتاج الى تحليل مما يمثل آفة شلل وتعطيل analysis Paralysis
4. ضعف الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية.
5. الفساد في النشر العلمي:
6. انتشار السرقات العلمية والانتحال
7. تدني أخلاقيات النشر العلمي
8. شكلية التحكيم العلمي أو انعدامه
9. المجلات الزائفة والنشر العلمي الوهمي.
10. التحكم في النشر العلمي من قبل بعض الشركات العالمية.
11. التعرض لفقد بعض المعلومات الرقمية نتيجة للتغيرات في المنظمة وإعادة تنظيم المحتوى أو نتيجة للاختراق أو الفقد بسبب العنصر البشري.
12. ضعف التمويل المخصص للنشر العلمي التربوي.
13. ضعف الالتزام بالروح والمنهج العلمي في الكتابة العلمية.
14. ضعف التوثيق العلمي من المصادر الأولية.
15. شيوع ثقافة الاقتباسات المفتوحة من المصادر المختلفة.
16. شيوع ثقافة الكم المكتوب في البحث على حساب ثقافة الجودة والنوعية والقيمة العلمية.

17. ضعف الالتزام الأخلاقي في الكتابة العلمية سواء من حيث الاقتباسات أو عند عرض الأدبيات.
18. شيوع ثقافة الكتابة في المكتوب والبحث في المبحوث بعيدا عن الجدة والأصالة العلمية.
19. محدودية انتشار المجلة
20. عدم التزام بعض الباحثين بضوابط النشر العلمي المنصوص عليها في المجلة و تفاوت الباحثين في طريقة توثيق المراجع العلمية , وقد اقترحت بعض الدوريات العربية تحديد أسلوب التوثيق الصحيح للمعلومات المستقاة من الإنترنت.
21. طول المدة الزمنية لتقييم البحوث من قبل المحكمين و إعادة تقريرها للمجلة و نشرها و يعود التأخير أيضا لكثرة الأبحاث المقدمة عادة و عدم توافر الحيز الكافي لنشر كل ما يقدم للمجلة , و هذا التأخير يثير شكوك الباحثين الذين يسعون لنشر أبحاثهم بأسرع وقت
22. عدم الالتزام بالمعايير و المواصفات القياسية المعترف بها:
23. عدم دقة البيانات الواردة عن المجالات والمصادر المختلفة.
24. الرقابة على الإنتاج الفكري: يلاحظ على بعض القوانين أنها تفرض قيودا على التداول والنشر لا تتناسب مع العصر الذي نعيشه الآن في ظل العولمة و التكنولوجيا و الاتصالات.
25. الاعتماد على العلاقات الشخصية والجهود الفردية في نشر البحث العلمي مما قد يؤدي لعدم تكافؤ الفرص بين الباحثين.
26. الصعوبات التكنولوجية : وهي الصعوبات ذات علاقة بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة و التي يعاني منها بعض الباحثين الذين يمكن وصفهم بالأميين تكنولوجياً , و ميول بعض الباحثين للتشبث بالطرق التقليدية في البحث عن المعلومات المطلوبة مبررين ذلك بعدم حاجتهم إلى المصادر الإلكترونية لتوافر هذه المعلومات في المصادر المطبوعة مما يجرهم من معلومات حديثة مهمة في مجال بحثهم .
27. ضعف معرفة الباحثين بقواعد البيانات المتاحة: يحتاج الباحثون في الوقت الحاضر إلى قواعد بيانات أساسية وحديثة تمكنهم من متابعة ما يستجد من معلومات ومعارف متخصصة .

28. صعوبات لغوية : حيث تفرض العديد من المجلات على الباحثين تقديم أوراقهم البحثية بلغة ثانية غير العربية مما قد يؤثر على طبيعة البحث و يدفع الباحث للتردد في عملية النشر في هذه المجلات .

29. ضعف خبرة القائمين على بعض المجلات العلمية و وعدم كفاءة هيئة التحرير في المجلة
30. وجود بعض الممارسات السياسية التي تؤثر على المؤسسات الأكاديمية والنشر العلمي ،
منها تدخل السلطة في الأمور الأكاديمية ، مما يتناقض مع الحرية الأكاديمية وإمكانية التعبير عن الاختلاف حتى مع ممثلي السلطة السياسية .

31. في مجال التأليف، يميل عدد المؤلفين في أي منشور إلى الزيادة بشكل كبير مع مرور الوقت، لأن الشبكات العالمية أتاحت للمشاريع البحثية أن تصبح أكثر تعاونية. في حين أن التأليف المشترك في المنشور ينطوي دائماً على المسؤولية الكاملة عن محتوى الورقة البحثية، فإن الحصول على البيانات اللامركزية قد أعاق خيارات فريق التحرير للتحكم في الجودة والجدارة بالثقة. فعند إرسال الورقة البحثية إلى المجلة، يتم الاتصال بجميع المؤلفين المشاركين المدرجين في الورقة عن طريق البريد الإلكتروني من أجل التحقق من مساهمتهم عن طريق الرد.. وقد شهدت عدة حالات اضطر فيها المؤلف الرئيسي في النهاية إلى تحمل المسؤولية عن البيانات التي تم التلاعب بها بواسطة مؤلف مشارك. يؤكد هذا على ضرورة قيام المؤلفين بإثبات دقيق لجميع البيانات المقدمة للنشر بإسمهم، نظراً لأن عدم وعي المؤلفين المشاركين الفرديين بالتلاعب لن يمنع الورقة البحثية من التصحيح أو حتى التراجع عنها. وفي الآونة الأخيرة، لفتت وسائل الإعلام العلمية الانتباه إلى وجود سوق سوداء لقوائم المؤلفين على المخطوطات المقبولة للنشر. تباع الشركات المتخصصة خانات المؤلف "الأولى" أو "المقابلة" بآلاف الدولارات، ويعتمد المبلغ على عامل التأثير وسمعة المجلة المعنية، في حين أنه من غير المحتمل أن تقتصر هذه الظاهرة على سوق واحد، فقد حُل مؤلفو هذه المقالات الأسباب والتفسيرات المحتملة لسبب ارتفاع ضغط النشر في المجلات ذات السمعة الطيبة بشكل خاص. إن توثيق مثل هذه الحالات، حطم ثقة الجمهور في العلم، ويتناقض مع الطريقة التي كان يُنظر بها إلى العلم آنذاك وحالياً، وفي النهاية، يجب أن يكون المجتمع العلمي قادراً على

الوثوق في صحة البيانات المبلغ عنها، ومع ذلك، إذا كانت المخاطر كبيرة وكانت المخاطر محدودة، فقد يكون أعضاء هذا المجتمع مدفوعين بدوافع يمكن أن تهدد النزاهة..

32. المراجعين المزيفين، نشأت مشكلة ذات صلة مع ظهور أنظمة إرسال عبر الإنترنت واسعة النطاق يتم فيها تشجيع المؤلف المقدم أو مطالبته باقتراح الحكام، مع تزويد المحررين بعناوين البريد الإلكتروني للاتصال. جنباً إلى جنب مع العديد من الآخرين، فالمجلة يجب أن تتعامل مع العديد من حالات عناوين البريد الإلكتروني المزيفة للمراجعين والمرتبطة بحسابات المستخدم الخاصة بالمؤلف، بدلاً من شخص ثالث مستقل. إن الغرض من تقديم مراجعة إيجابية للورقة البحثية هو واضح، على الرغم من أنه ليس من الواضح تماماً لمحرري المجالات.

لذلك يجب على المحررين التحقق من هوية المراجع، الأمر الذي يمكن تخفيفه عن طريق معرفة الباحثين الشائعة بشكل متزايد. يتمثل أحد الحلول الأخرى للمشكلة في التخلي عن خيار اقتراح المراجعين، ولكن نظراً لأن العديد من المحررين يجدون اقتراحات الحكام مفيدة، فإن كلتا الحالتين تتطلب دراسة متأنية من جانب المحررين عندما يتعلق الأمر بدعوة الحكام، على سبيل المثال، عن طريق التحقق من أوراق اعتمادهم على صفحات الويب المؤسسية أو سجلات النشر.

السرقية الأدبية، مع الاستخدام الروتيني لبرامج الكشف عن الانتحال، أصبح الكشف عن أوجه التشابه النصية أمراً واضحاً. ومع ذلك، فإن فصل الانتحال "الحقيقي" عن أوجه التشابه تلك في بناء الجملة أمر لا مفر منه في بعض الأحيان عند وصف إعدادات مماثلة لا يزال يمثل تحدياً، ولا يزال يتطلب قراراً بشرياً. والفكرة من وراء عمليات التحقق من السرقية الأدبية هذه هي التأكد من الاعتراف بالمصادر الأصلية، وكذلك تجنب التكرار غير الضروري، على سبيل المثال، المنهجية التي تم الإبلاغ عنها بالتفصيل في مكان آخر. تعد إعادة صياغة الفقرات المسروقة عملية عبثية إذا ظل المصدر الأساسي غير معترف به، وبالنسبة للمحررين فإن توصيل هذا الاختلاف إلى المؤلفين أمر صعب في بعض الأحيان. هذا ينطبق بشكل خاص

على الانتحال الذاتي. والجدير بالذكر أن قائمة المؤلفين المحددة قد تختلف من ورقة بحثية إلى أخرى. لهذا السبب على الأقل، من المهم الإشارة إلى المصادر الأصلية.

صعوبة الحصول على مراجعين، يواجه معظم محرري المجلات صعوبات في العثور على عدد كافٍ من المراجعين المناسبين، وتحقيق التوازن بين عبء العمل لديهم من ناحية، والحاجة إلى تقارير مفصلة ومتطورة توضح المشكلات بطريقة بناءة للمؤلفين من ناحية أخرى. في حين أنه من المعقول أن يقوم كل باحث بمراجعة أكبر عدد من الأوراق البحثية سنوياً كما يقدم، فلا شك في أن العبء يزداد مع زيادة أعداد الطلبات المقدمة.

وقد يتم إرسال ورقة بحثية إلى مراجع واحد فقط في البداية، و فقط إذا كان هذا التقييم إيجابياً، ترسل الورقة إلى مراجعين آخرين للحصول على رأي آخر. كثيراً ما يتم طلب رأي آخر في وقت لاحق من العملية عندما يعود تقريران بآراء متعارضة. ومع ذلك، فإن الانتظار لعدة أسابيع للحصول على تقرير قبل دعوة الآخرين يكلف وقتاً أطول بكثير، وهو مورد محدود في بيئة نشر ديناميكية للغاية.

وقد تستغرق كتابة مراجعة سليمة على ورقة علمية يوماً كاملاً أو أكثر، ولا ينبغي أن ننسى أنه في معظم الحالات يكون هذا عملاً تطوعياً وغير مدفوع الأجر، وهو أمر قد يتغير في المستقبل إذا كان المراجعون أقل رغبة في الإنفاق.

33. شيوع المجلات الوهمية: <https://www.al-fanarmedia.org/ar/2015/10>

يعمل ناشرون جشعون لا يأخذون العلم على محمل الجد على استغلال بعض الباحثين الحريصين على إرتقاء السلم الوظيفي الأكاديمي، خاصة وأن الجامعات تعتمد على نشر البحوث كوسيلة لتقييم نجاح أي باحث. وقد وقع بعض الباحثين العرب في براثن هذه المجلات العلمية المزيفة خاصة مع الحاح بعض هذه المجلات للباحثين على نشر أوراقهم البحثية من دون تقديم أي مراجعة حقيقية للأبحاث المناظرة.

وقد ترتب على شيوع مثل هذه المجلات المزيفة ظهور ما يسمّى بالابتزاز الأكاديمي حيث قام البعض بإنشاء مواقع وهمية (Scientific Journals/publishers Fake) على شبكة

الإنترنت بمسميات براءة كدوريات عالمية تقبل نشر البحوث مقابل سداد نفقات مالية باهظة ترهق كاهل الباحثين دون مراعاة لقواعد

النشر العلمي من مراجعة و تحكيم لتمك الأبحاث أو مراعاة جودة النشر، وقيام البعض بإنشاء منتديات تضم قوائم بأسماء تمك المواقع ودعوة الجميع الى عدم النشر فيها، وقيام البعض الآخر بابتزاز المجلات ومجالس ادارتها وتهديدهم بنشر أسماء مجلاتهم في تلك القائمة كما في حالة المدون جيفري بيل "Jeffrey Beall's blog"، تعتبر دور النشر هذه أن ما تقوم به فرصة لكسب المال السريع من خلال الاستفادة من الباحثين عن طريق النشر على وجه السرعة، بحسب جيفري بيل، أمين مكتبة أكاديمية في جامعة كولورادو، في دنفر بالولايات المتحدة الأمريكية.

منذ عام 2008، أعد بيل قائمة على الإنترنت تضم أسماء الناشرين المحتالين والمجلات المستقلة المزورة. حيث صاغ مصطلح "الناشرين المفترسين" لوصفهم. عادة ما تقوم المجلات المفترسة بإرسال رسائل للأكاديميين عبر البريد الإلكتروني تطلب منهم تقديم بحوثهم لتلك المجلات.

يتخذ عمل صناعة المجلات المفترسة أشكالاً عدة، حيث تحافظ بعض هذه المجلات على فكرة أنهم يجرون مراجعات دقيقة للأبحاث النظرية. بينما تعمل المجلات المفترسة في بعض الأحيان على ابتزاز الأكاديميين الذين يدركون في نهاية المطاف بأنهم نشروا في مجلة ذات سمعة سيئة. بالتالي "سيرفض بعض الناشرين التراجع عن نشر البحث من دون أن تدفع المزيد من المال. إنهم يحتجزون البحث كرهينة".

سواء أقام الباحثون بالدفع أم لا، فإنهم قد خسروا البحث في الواقع لأن أي مجلة محترمة لن توافق على أخذ بحث قد تم نشره من قبل .

تعتبر صناعة دور النشر المفترسة صناعة نامية. وقد نشر باحثون في مجلة BMC الطبية دراسة عمل الباحثون فيها على التحقق من العديد من دور النشر الوارد إسمها في قائمة بيل، وقد قدرت الدراسة أرباح دور النشر المفترسة بحوالي 75 مليون دولار أميركي في العام الماضي. وتضم قائمة بيل ما يقرب من 12.000 من الدوريات والمنشورات.

وضع بيل قائمة بالمجلات المزيفة، تضم ما يقرب من 12 ألف دورية، بحيث يمكن الاستفادة منها للتحقق من أي مجلة مشكوك بأمرها.

وهنا بعض النصائح لتجنب الوقوع في فخ المجلات المزيفة:

- منذ عام 1975، تقدم طومسون رويترز تقييماً سنوياً عن المجلات العلمية والاجتماعية التي يتواصل معها الباحثين. ويتضمن تقرير عام 2015 أكثر من 11 ألف قائمة، بحيث يمكن لأي باحث التحقق من أي مجلة دورية لا يعرفها من خلال هذه القوائم. فإذا تم العثور على اسم المجلة ضمن القائمة يمكن الوثوق بمشروعيتها. لكن بيل يشكك بوجود نحو عشرة مجلات في القوائم مشكوك في أمرها.

- يجب أن يكون الباحثين حذرين من المجلات التي تتواصل معهم عن طريق البريد الإلكتروني وتبدي إعجاباً بأعمالهم السابقة. إذ ينبغي على الباحثين الشك تحديداً التحقق من هذه الرسائل.

- ينبغي على الباحثين أيضاً تجنب المجلات التي تحرر وتنشر البحوث سريعاً. "يقوم بعضهم بنشر البحوث خلال أسبوع واحد." نشر البحوث خلال أسبوع واحد يثير الريبة والشك.

- يحذر بيل أيضاً من أن يكون من ضمن التطمينات التي تقدمها المجلة للباحث ذكر أسماء مرموقة في هيئة تحرير المجلة. قال "كثيراً ما يضيفون أسماء أشخاص دون علمهم أو موافقتهم، حيث يتم استخدام أسماء لامعة للحصول على نوع من التقدير والثقة لدى الباحثين .

الخاتمة:

بالرغم من القيمة العلمية للنشر العلمي فإن الواقع يشير إلى وجود بعض الصعوبات التي تعرقل الباحث العلمي التربوي في مجال نشر البحوث، ومن ثم كانت الدراسة الحالية والتي تمثل رؤية تحليلية لبعض هذه الصعوبات والتحديات والتي تحاول الدراسة التغلب عليها بحيث يمكن النهوض بمستوى ومعايير النشر العلمي التربوي لمحاولة النهوض بالمجلات العلمية التربوية ومعايير النشر بها بحيث تكون على المستوى المطلوب عالمياً من حيث الكم والنوع وهذا من خلال: العمل على إيجاد نشر علمي يتميز بالأمانة والشفافية في وقت أصبح النشر

العلمي في أي جامعة من الجامعات من أهم مقومات وجودها كمؤسسة تعليم عال . وحماية المؤلف من السرقات الأدبية مع ضمان حرية الفكر للمؤلف .

سادساً: توصيات ومقترحات:

- ضرورة العمل على تنمية وعي الباحثين على اختلاف فئاتهم درجاتهم بالدوريات الوهمية والزائفة وذلك في اطار دورات مراكز تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس .
- تحسين معايير النشر في المجالات العلمية التربوية مع الاستعانة بأساتذة ومحكمين أجنبى لتحكيم الأبحاث خاصة عندما تكون الأبحاث التربوية باللغة الأجنبية .
- تشكيل مجلس استشاري في كليات التربية التي بها مجلات علمية لمساعدة وتوعية الباحثين للنشر بالمجلات المصنفة في قواعد البيانات العالمية .
- زيادة المخصصات المالية لدعم النشر العلمي الدولي بكليات التربية .
- تكريم المتميزين من الباحثين التربويين في النشر العلمي الدولي والتعريف بهم من خلال لوحات الشرف بالجامعة والكلية .
- تشجيع الباحثين التربويين على عدم النشر في مجلات علمية on line غير مصنفة بقواعد البيانات الدولية .
- الالتزام بقواعد النشر العالمية في الشكل والحجم حيث تكون الأبحاث متوسطة الحجم بعكس البحوث العربية .

مراجع

1. ضياء الدين عبد الواحد حافظ (2017). النشر العلمي في الدوريات الزائفة على شبكة الانترنت: دراسة وصفية إحصائية. اعلم، الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، ع 18، ص ص 133- 162.
2. يعرب قحطان الدوري (2019). تعريب معامل التأثير، مجلة فكر، مركز العبيكان للأبحاث والنشر، ع 26، سبتمبر 2019، ص ص 64- 65.
3. غادة حمزة محمد الشرييني، ايناس الشافعي محمد (2014) معوقات النشر العلمي في العلوم التربوية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية. مجلة كلية التربية، جامعة طنطا - كلية التربية، ع 53، ص ص 41-76.
4. سمر مصطفى محمد، فاطمة زكي، سلامة عبد العظيم (2020) . التصنيفات العالمية للجامعات وموقع الجامعات المصرية منها. مجلة كلية التربية، جامعة بنها، كلية التربية، مج 31، ع 124، ص ص 494- 520.
5. سيد عبد الظاهر محمود عبد العليم و آخرون (2018) . المتطلبات العالمية للنشر الدولي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية، مجلة الثقافة والتنمية، س 18، ع 128، مايو 2018، ص ص 229-264.
6. محمود عبد العاطي ، جمال على الدهشان (2018). معامل التأثير العربي Impact Factor Arab حلم أصبح واقعًا، المجلة التربوية لكلية التربية جامعة سوهاج، يوليو، ص ص 1- 19.
7. محمود عبد العاطي: تطبيق "معامل التأثير العربي" يضع إنتاجنا في مكانه الصحيح، متاح على
<https://akhbarak.net/news/2016/12/26/9994827/articles/23986961>
8. جمال علي الدهشان (2018). نحو معامل تأثير عربي لجودة المجالات والبحوث العلمية المنشورة باللغة العربية: الضرورات والمتطلبات. المجلة الدولية للبحوث في

العلوم التربوية، المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل، إستونيا، مج .، ص ص
61-107.

9. هشام محمد أبو العينين، ماهر حسب النبي خليل، محمد محمد غانم، واصل محمد عاطف محمد (2017). دور أعضاء هيئة التدريس الدوليين في تحسين ترتيب جامعة بنها في تصنيف كيو إس البريطاني. أبحاث المؤتمر العلمي الثاني للمكتبات والمعلومات: النشر العلمي الدولي: الواقع والتحديات والحلول، بنها، كلية الآداب، ص ص 1-23.

10. نجيب الشرجي (2019). معامل التأثير والاستشهادات المرجعية العربي : آرسيف نموذجاً، المجلة المغربية للتوثيق والمعلومات، ع 28، ص ص 161 - 188.

11. ياس ميمون عباس (2019). الاتجاهات الحديثة في النشر العلمي للبحوث التربوية: أصول التربية نموذجاً المجلة الدولية في العلوم التربوية، المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل، إستونيا، مج 2، ع3، ص ص 277-322.

12. Shanghai Jio Tong University (2022). Academic Ranking of World

13. Universities Rankings., Available at ,<http://www.shanghairanking.com/ranking/arwu/2022>, Accessed:

14. (2023/1/11)

15. Qs World University Ranking (2023). Top global universities, Available at: <http://www.Topuniversities.com/universityrankings/world-universities-ranking/2023>, Accessed: 11-1-2023.

16. Ranking WEB of Universities (2022). Available at: <http://www.webometrics.info/en/search/Ranking/Cairo> University, Accessed: 11-1-2023.

17. Times Higher Education (2023). World University Ranking, Available at: <http://www.timeshighereducatio.com/world-university-ranking/2023/world-ranking>, Accessed: 11-1-2023.